من خلال الرابطة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى ،

وإذ تضع في اعتبارها أنه لاتزال هناك في أمريكا الوسطى عراقيل كبيرة تحول دون تحقق السلم والحرية والديمقراطية والتنمية بصورة كاملة ، وأن التغلب عليها بصورة نهائية يتطلب توافر إطار مرجعي شامل يتيح توجيه دعم المجتمع الدولي نحو جهود التآزر الجماعي والتطور الديمقراطي في بلدان أمريكا الوسطى ،

١ - تؤكد من جديد قرار رؤساء بلدان أمريكا الوسطى إعلان أمريكا الوسطى منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية ؛

٢ - تشجع مبادرات بلدان أمريكا الوسطى الهادفة إلى تدعيم الحكومات التي تمثل بصورة حقيقية إرادة شعوبها وتبني أسس تنميتها على الديمقراطية والسلم والتعاون ، والاحترام المطلق لحقوق الإنسان ، وكذلك في مجال الأمن والتحقق من الأسلحة والقوات العسكرية ومراقبتها والحد منها ؛

٣ - ترحب بارتياح بالاتفاقات التي توصلت إليها وأوجه التقدم الذي أحرزته لجنة الأمن في وضع نموذج جديد للأمن يستند إلى التنسيق والاتصال والوقاية ، وتعزيز مناخ الثقة بين دول المنطقة ، وتقديم جرد للأسلحة الموجودة في أمريكا الوسطى ؛

٤ - تنوه بالأهمية التي تتسم بها ، بالنسبة لجهود بلدان أمريكا الوسطى بحثاً عن السلم وتعزيز الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، نتائج الحوار السياسي والتعاون الاقتصادي بين الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه ودول أمريكا الوسطى وبنما ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة) ، وكذلك المبادرة المشتركة للبلدان الصناعية (مجموعة الأربعة والعشرين) ومجموعة البلدان المتعاونة (مجموعة الثلاثة) ، بواسطة الرابطة من أجل الديمقراطية والتنمية في أمريكا الوسطى ؛

٥ - تطلب إلى الأمين العام وإلى مؤسسات منظومة الأمم المتحدة أن يقدموا ، حسب الاقتضاء ورهناً بتوافر الموارد الحالية ، المعونة التقنية والمالية اللازمة لحكومات أمريكا الوسطى بهدف تعزيز عملية السلم والحرية والتحول الديمقراطي والتنمية في المنطقة ؛

٦ - تكرر الإعراب عن الأهمية التي تتسم بها ، في تنفيذ هذا القرار ، الخطة الخاصة للتعاون الاقتصادي من أجل أمريكا الوسطى ، التي رحبت بها الجمعية العامة في قرارها ٢٣١/٤٢ ، ولاسيما من حيث دعمها تنفيذ خطة العمل الاقتصادي لأمريكا الوسطى[١٠٩] ، التي اعتمدها رؤساء أمريكا الوسطى في اجتماعهم المعقود في أنتيغوا ، غواتيمالا في حزيران/يونيه ١٩٩٠ ؛

٧ - تقرر أن تدرج في جدول الأعمال المؤقت لدورتها السابعة والأربعين بنداً معنوناً " الحالة في أمريكا الوسطى : إجراءات إقامة سلم وطيد ودائم ، وأوجه التقدم المحرز في تشكيل منطقة سلم وحرية وديمقراطية وتنمية " ؛

٨ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة ، في دورتها السابعة والأربعين ، عن التقدم المحرز في تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ٧٥
١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

٤٦/١٥١ - الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قراراتها د إ - ٢/١٣ المؤرخ في ١ حزيران/يونيه ١٩٨٦ ، والذي يتضمن مرفقه برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، و ١٦٣/٤٢ المؤرخ في ٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧ ، والذي قررت فيه ، في جملة أمور ، إنشاء لجنة جامعة مخصصة لاستعراض وتقييم منتصف المدة لبرنامج العمل ، و ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ بشأن استعراض وتقييم منتصف المدة لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٧٥/١٩٩٠ المؤرخ في ٢٧ تموز/يوليه ١٩٩٠ ، بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج العمل ،

وإذ تشير كذلك إلى قرارها ١٧٨/٤٥ ألف المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٠ ، بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل ،

وإذ تلاحظ أن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل من قِبَل الجمعية العامة شكّلا مناسبة لإجراء تقييم متعمق للإجراءات المتخذة تنفيذاً لبرنامج العمل وللتدابير اللازمة لمداومة النمو والتنمية المعجلين في افريقيا بعد عام ١٩٩١ ،

وإذ تحيط علماً بتقرير الأمين عن الحالة الاقتصادية الحرجة في افريقيا : الاستعراض والتقييم النهائيان لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[١١٣] ،

(١١٣) A/46/324 و Add.1 .

وإذ تحيط علماً بالمذكرة المقدمة من مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا إلى لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[١١٤]،

وإذ تحيط علماً أيضاً ببيان افريقيا بشأن الاستعراض والتقييم النهائيين لتنفيذ برنامج العمل، المقدم إلى الجمعية العامة للأمم المتحدة في دورتها السادسة والأربعين[١١٥]،

وإذ تحيط علماً كذلك بالمساهمات المقدمة من كل حكومة ومنظمة حكومية دولية ومنظمة غير حكومية في أعمال اللجنة الجامعة المخصصة،

١ - تحيط علماً بتقرير لجنة الجمعية العامة الجامعة المخصصة للاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠[١١٦]؛

٢ - تعتمد نتائج الاستعراض والتقييم النهائيين لبرنامج عمل الأمم المتحدة من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، التي تتألف من تقييم تنفيذ برنامج العمل، وبرنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات، على النحو المنصوص عليه في مرفق هذا القرار؛

٣ - تطلب إلى الحكومات وأجهزة ومؤسسات وهيئات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية، أن تتخذ التدابير المناسبة من أجل تنفيذ الالتزامات الواردة في البرنامج الجديد؛

٤ - تطلب إلى الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الثامنة والأربعين عن تنفيذ البرنامج الجديد.

الجلسة العامة ٧٧
١٨ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١

المرفق

أولاً - تقييم تنفيذ برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠

ألف - تصدير

١ - لم يصبح برنامج عمل الأمم المتحدة للانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ مركز تنسيق بصورة تامة للسياسة الاقتصادية أو لتعبئة الموارد لصالح افريقيا.

٢ - وفضلاً عن ذلك، فقد ثبت أن برنامج العمل كان مُفرطاً في تفاؤله من ناحيتين أساسيتين، أولاهما، أن تحقيق المفهوم المتعلق بأثر عالمي شامل على صعيد القارة بأسرها كان أمراً عسيراً. فالترتيبات المحددة، ومنها مناقشات المائدة المستديرة للأفرقة الاستشارية التابعة للبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بالنسبة للدول فرادى، لم تكن تتصل على نحو مباشر ودائم بأهداف وغايات برنامج عمل الأمم المتحدة. ثانياً، لم تتحقق الآمال التي عقدت على توفر بيئة اقتصادية خارجية مواتية لافريقيا خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠. فالهبوط الحاد في أسعار الصادرات، والزيادة التي طرأت على الأسعار الحقيقية للفائدة، والانكماشات في استثمارات وقروض القطاع الخاص، جاءت جميعاً لتضع قيوداً قاسية على الآثار الإيجابية للجهود المبذولة من جانب افريقيا وشركائها في التنمية. ولقد التزم برنامج العمل نفسه الصمت بشأن مَن يتصرف إذا ما استجدت ظروف خارجية طارئة وغير متوقعة دفعت بالبرنامج بعيداً عن طريقه المرسوم، فضلاً عن أن آلية الاستعراض للبرنامج لم تتصد بوضوح لهذه المسألة.

٣ - من المسلم به في معظم الدول الافريقية أن تنقيح الإصلاحات الاقتصادية واتباع سياسة سليمة في الحكم هما مفتاح التنمية الاقتصادية. ومن المقبول أيضاً أن الانتعاش وتجدد التنمية سوف يستغرق تحقيقهما وقتاً أطول مما كان مأمولاً أو متوقعاً في عام ١٩٨٦، سواء من جانب افريقيا أو الدول المانحة أو المؤسسات المالية الدولية.

٤ - أقر شركاء التعاون الثنائي بأن التحولات السريعة والمنخفضة الكلفة هي الاستثناء وليست القاعدة. أو على نحو ما لاحظ الكثيرون صراحة، فإن الإطار الزمني للتحول الاقتصادي ولمهام العمل المتفق عليها ينبغي أن ينظر إليه على أساس عقود من الزمن وليس سنوات. وبالإضافة إلى ذلك، فقد ازداد الإدراك كثيراً ليستوعب ما سبق وأصدرته افريقيا من تحذيرات من الضرر الواقع بسبب استفحال الديون وتفاقم معدلات التبادل التجاري. ومن ثم، بات الاتفاق معقوداً على أهمية المسارعة إلى الأخذ بإجراءات ملموسة لتذليل هذه العقبات التي تعترض الانتعاش في افريقيا.

٥ - يسلم البنك الدولي بأن التكيف الهيكلي المطرد دون العودة بسرعة إلى المعدلات الإيجابية لنمو الدخل الحقيقي للفرد هو أمر صعب، وخاصة في إطار من توسيع المشاركة والتحرر السياسي. ويرى البنك الدولي أيضاً في زيادة الإنفاق على الاستثمارات البشرية والهياكل الأساسية وتخفيف الفقر المدقع أولوية جوهرية بعد أن وُضع التكيف الهيكلي ضمن منظور زمني يتراوح بين عشر سنوات وخمس عشرة سنة، بما يفضي بالتدريج إلى تحول هيكلي. ويشارك في هذه الآراء على نطاق واسع دوائر المانحين والحكومات الافريقية. أما النتائج التي تحققت بصفة عامة للبلدان التي انطلقت في عملية التحول الهيكلي فقد جاءت على نحو أفضل مما تشهده البلدان التي لم تباشر تلك العملية.

٦ - كانت إعادة تشكيل برامج منظومة الأمم المتحدة في افريقيا بحيث يكون محورها أهداف برنامج العمل عملاً أصيلاً ومستمراً وإن لم يتسع في حد ذاته لكي يضع تلك الأهداف في بؤرة حوار السياسات أو تعبئة الموارد.

٧ - عبر الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠، تولّد اتفاق واسع حول خطوط السياسة القصيرة الأجل والمتوسطة الأجل، وحول الحاجة إلى أن تضع تلك السياسة أسس النمو والتحول القابلين للاستمرار في الأجل الطويل. ثم جاء الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي، للانتعاش الاجتماعي

---

(١١٤) A/46/280، المرفق.

(١١٥) A/46/387، المرفق.

(١١٦) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والأربعون، الملحق رقم ٤١ (A/46/41).

والاقتصادي والتحول[١١٧]، الذي اعتمده مؤتمر وزراء اللجنة الاقتصادية لافريقيا في ١٠ نيسان/أبريل ١٩٨٩، والدراسة المنظورية الطويلة الأجل[١١٨] الصادرة عن البنك الدولي، تصويراً لهذا الاتجاه ضمن الإطار العريض لاتفاقها على الأهداف والوسائل. ورغم كبر التباين الذي لايزال قائماً بين الاتجاهات، فإنه يتعلق بقضايا التوقيت والتتابع والسياقات وتوازن الوسائل. ومن شأن إحداث تخفيف لعبء الديون الخارجية لمعظم الدول الافريقية وتهيئة بيئة مواتية لقدراتها أن يشكلا مساهمة لها قيمتها في التنمية القابلة للاستمرار. ويستلزم الأمر توافقاً في الآراء حول الوصول إلى هذه الغاية.

٨ - في مرحلة ما من التسعينات، ستنشأ حكومة شرعية في مرحلة ما بعد نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا يكون دورها التغييري في اقتصاد افريقيا دوراً ملموساً وإن يكن من الصعب تحديده حالياً. ولأن جنوب افريقيا في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، ستشهد معدلاً مرتفعاً من الفقر المطلق وانخفاضاً شديداً في الاستثمارات البشرية بين صفوف غالبية من أبنائها كميراث متخلّف عن الفصل العنصري، فإنها قد تحتاج إلى تدفقات وافدة من الموارد الخارجية، بما في ذلك المساعدات الإنمائية الرسمية، رغم أن ليس من الميسور بعد تحديد هذه التدفقات كمياً، فضلاً عن أنها ليست مدرجة ضمن الأهداف الشاملة المطروحة على افريقيا وشركائها في التنمية لعقد التسعينات.

٩ - ورغم أن كثيراً من الدول الافريقية قد أحرزت تقدماً في الوفاء بالتزاماتها من حيث إعادة تشكيل السياسات وتخصيص الموارد، لم يتحقق بالكامل أي من أهداف برنامج عمل الأمم المتحدة، بل لم يتسن تحقيق الأهداف المتصلة بالنمو والأمن الغذائي والاستثمارات البشرية وتخفيف الديون. ومن ثم، لم يسجل بالنسبة لكثير من دول افريقيا، ولافريقيا ككل، سوى الانخفاضات التي حدثت، وليس الزيادات التي كان مأمولاً تحقيقها.

١٠ - وأحد الأسباب الرئيسية لهذا الانحدار هو أن الذي استهدف إجراء إصلاحات اقتصادية مطردة لم يكن سوى ثلثي البلدان. وقد تلقت البلدان التي أخذت بالإصلاحات الاقتصادية المطردة مساعدات إضافية من الجهات المانحة وحققت مكاسب متواضعة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ومن الإنتاج الزراعي والصادرات. وظلت البلدان الأخرى تنحدر في هذه المؤشرات مما تسبب في سلبية أداء افريقيا ككل.

١١ - والأسباب التي تكمن وراء هذا السجل من عدم النجاح واضحة. فقد كانت الإنجازات الثنائية والمتعددة الأطراف بصدد صافي تحويلات الموارد الحقيقية وتخفيف عبء الديون دون التوقعات. ولم يحقق عدد من الدول الافريقية في الواقع عملية التكيف والتحول بالكامل في السياسة وتوزيع الموارد. وعانت افريقيا من هبوط خطير في حصائل السلع الأساسية. وأدت الحرب وأحداث خارجية معينة، مثل الجفاف وانهيار معدلات التبادل التجاري، إلى فرض تكاليف مدمرة. وثمة سبب آخر لهذا السجل من عدم النجاح لعلّه قلة النقاش أو الحوار بين الأمم المتحدة والحكومات بشأن الخبرة المكتسبة في تنفيذ برنامج العمل.

١٢ - إلا أن برنامج العمل كان أبعد ما يكون عن الفشل. فقد ساعد في تركيز انتباه حكومات افريقية وغير افريقية على مشاكل أساسية في افريقيا في مجالات اقتصادية وإنسانية وفي مجال الحكم. وبذلك حقق مكاسب تتعلق بالسياسة العامة والكفاءة وتجنب حدوث انخفاض أشد في صافي تدفقات الموارد إلى الداخل. ونتيجة لذلك، خف الهبوط الاقتصادي الذي حدث في افريقيا في الفترة من ١٩٨١ إلى ١٩٨٥ بل توقف في بلدان كثيرة. وعلاوة على ذلك، فإن عملية إعادة تنظيم السياسة العامة الافريقية وتفاعلها مع تحليلات الشركاء الخارجيين أدتا إلى دروس كبيرة من التجربة لجميع المعنيين.

باء - بعض جوانب أداء الاقتصاد الافريقي، ١٩٨٦ - ١٩٩٠

١٣ - لم يكن أداء الاقتصادات الافريقية مرضياً، إجمالاً، في الفترة من ١٩٨٦ إلى ١٩٩٠، وهي فترة برنامج العمل، إذ قل متوسط النمو الإجمالي عن ٢ر٥ في المائة سنوياً. ويصح القول بأن أداء الاقتصاد الافريقي كان أفضل إلى حد ما مما كان عليه خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٨٥. ولكن الناتج للفرد الواحد ظل آخذاً في الهبوط.

١٤ - كان الهبوط في الأداء العام ناجماً جزئياً عن حالة التصدير غير المرضية. ومع أن حجم الصادرات في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ قد زاد بنسبة متوسطها ١٠ في المائة سنوياً عن نسبة الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥، مما يمثل نمواً سنوياً يكاد يبلغ ٤ في المائة، فإن حصائل الصادرات قلت بنسبة ١٨ في المائة، مما يمثل انخفاضاً سنوياً متوسطه ٦ في المائة. وجاءت مكاسب التجارة دون المستويات المتوقعة بمبلغ يتجاوز ٥٠ بليون من دولارات الولايات المتحدة. وعلاوة على ذلك، عانت افريقيا في كثير من المجالات الرئيسية للسلع الأساسية من انخفاض حصتها في السوق.

١٥ - أما فوائد الإصلاحات في القطاع الزراعي الحيوي، رغم إيجابيتها في الغالب الأعم، فكانت محدودة في بلدان معينة بفعل عوامل كالكوارث الطبيعية أو الحروب أو النزاعات الأهلية، وبفعل هبوط أسعار محاصيل التصدير. وظلت حالة الإنسان بالنسبة لملايين الأفارقة آخذة في التدهور. وازداد الفقر المدقع في افريقيا. وإذا استمرت الاتجاهات الراهنة، فإن افريقيا يحتمل أن تصبح بحلول عام ١٩٩٥، من حيث الحرمان البشري، أشد مناطق العالم ابتلاءً. وقد بذلت الحكومات الافريقية جهوداً لتحسين الخدمات العامة. وسُجل قدر من التقدم في مناطق معينة، وهو ما أشار إليه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في "تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٠"[١١٩]. ولكن النتائج لم تكن كافية إجمالاً.

١٦ - غير أنه من الخطأ رسم صورة قاتمة تماماً للنتائج الاقتصادية في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠. فبحلول الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠، كان نمو الناتج في غالبية الاقتصادات الافريقية قد بدأ يساوي أو يتجاوز نمو السكان. وتم الاضطلاع بإصلاحات هامة في السياسة العامة وأعطيت أولوية لتجديد الهياكل الأساسية والاستثمار البشري وذلك إلى جانب التدابير الرامية إلى تشجيع القيام بالمشاريع. أما الهبوط الكمي في حجم الصادرات الذي يعتبر نموذجاً لما شهدته السبعينات، وتدهور الخدمات العامة الأساسية الذي اتسمت به الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ فقد توقفا أو انعكس اتجاههما في أغلب الحالات. ويجري حالياً توضيح وتطبيق متطلبات إدارة الحكم، والاستثمار البشري، والبيئة المواتية، وتخفيف الفقر المطلق. ويوجد الآن في بلدان افريقية كثيرة أساس أسلم لزيادة الإنتاج

---

(١١٧) A/44/315، المرفق.

(١١٨) World Bank, *Sup-Saharan Africa: From Crisis to Sustainable Growth* (Washington, D.C., 1989).

(١١٩) UNDP, *Human Development Report*, 1990 (Oxford and New York, Oxford University Press, 1990).

وتحسين حالة الإنسان . والتطورات المستجدة مؤخراً على الحالة السياسية العالمية وفي القارة تبعث على الأمل في إحداث تخفيضات حادة في النفقات العسكرية . وهناك اتفاق عام في كل مكان على أن الناس هم الهدف والوسيلة الأهم لتنمية وتحسين مستويات معيشتهم . وتنعكس قناعات الأفارقة في هذا الشأن في إعلان الخرطوم : نحو نهج منصب على الإنسان تجاه الانتعاش الاجتماعي ـ الاقتصادي والتنمية[١٢٠] ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٨ ، وفي الإطار الافريقي البديل لبرامج التكيف الهيكلي للانتعاش الاجتماعي ـ الاقتصادي والتحول[١١٧] ، الذي اعتمد في عام ١٩٨٩ ، وفي الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول[١٢١] ، الذي اعتُمد في عام ١٩٩٠ .

جيم ـ الإجراءات التي اتخذتها البلدان الافريقية

الإصلاحات في مجال السياسة العامة

١٧ ـ بدأت أكثرية البلدان الافريقية عمليات تحوّل كبيرة في مجال السياسة العامة واضطلعت بها خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وقد ركّزت العمليات على ترشيد الأسعار وتحريرها ، وبوجه خاص ، أسعار الصرف وهياكل أسعار الأغذية وأسعار الفائدة ؛ ووضع سلم أولويات للإنفاق العام من أجل الاستثمار البشري والهياكل الأساسية ؛ وتخفيض الإنفاق العسكري ، كلما كان ذلك عملياً . وتهدف إصلاحات السياسات هذه أيضاً إلى تحقيق مزيد من الكفاءة في إدارة القطاع العام ، واتخاذ تدابير آذنة بتسهيل تنظيم المشاريع والإنتاج ، وتوسيع نطاق المشاركة الاقتصادية والسياسية (خاصة بالنسبة للمرأة والأسر المعيشية الريفية) ، وهي تشمل تدابير لتخفيف حدة الفقر وخاصة الفقر المدقع .

١٨ ـ وقد اعتبرت هذه الخطوات في مجال السياسة العامة ضرورية ، وإن كانت محفوفة بالمخاطر وباهظة التكلفة بوجه عام من الناحية الاجتماعية والسياسية . وقد أدت هذه الخطوات ، بالنسبة لمعظم البلدان التي اضطلعت بها واستمرت عليها ، إلى وقف تدهور متوسط نصيب الفرد في الإنتاج . على أن هذه السياسات تواجه معارضة محليّة متصاعدة ، عندما تتطلب فترات طويلة من الاستهلاك الثابت أو المنخفض . وكثيراً ما يتوقف استمرار هذه السياسات ، على المقدرة على تحقيق نتائج إيجابية واضحة . وفي حالات قليلة عُزف عن القيام بأي محاولة لإجراء هذه التحوّلات في مجال السياسة العامة أو تم التخلي عنها نظراً للتكاليف الأولية الباهظة والانخفاض الظاهر في مستوى النتائج الإيجابية المحققة خلال فترة برنامج العمل . ومع أن هذا أمر مفهوم ، إلّا أنه في معظم الحالات أدى بصورة مباشرة إلى استمرار تدهور الاقتصادات وأحوال الشعوب المعنية ، في الوقت الذي أعاق فيه ازدياد المشاركة وتحسين إدارة الحكم . وفي حين تمثل الحكومات الافريقية سبباً رئيسياً للتقدم الاقتصادي ، فإن لمجتمع المانحين دوراً في دعم هذه الجهود .

التنمية الزراعية والقطاعات الأخرى الداعمة للزراعة

١٩ ـ حُدّدت ، بوجه عام ، أولويات للسياسات الزراعية وتخصيص الموارد . وقد شملت هذه إصلاحات في هياكل الأسعار والتسويق ، وتجديد الهياكل الأساسية ، وإعادة تصميم البحوث والخدمات الإرشادية . وتشمل أيضاً برامج لزيادة قدرة صغار المزارعين على مواجهة الظروف الاقتصادية المعاكسة . وقد كانت النتائج إيجابية وإن لم تكن كافية . ومن المسلم به على نطاق واسع أن تحقيق ٤ في المائة من معدل نمو الناتج الزراعي السنوي أمر ضروري (على سبيل المثال ، في الدراسة المنظورية الطويلة الأجل)[١١٨] . ولكن لم يحقق حتى الآن سوى ٢ في المائة . وقد حقق الإقليم الفرعي الذي يمثل الجنوب الافريقي اتجاهاً موازياً للنمو السكاني بلغ معدله ٣ في المائة . وتشمل القيود ما يلي : عدم كفاية المعرفة الفنية ؛ قصور البحوث والخدمات الإرشادية ؛ انخفاض الأسعار على الصعيد العالمي ؛ عدم الاستفادة بصورة كافية من المدخلات على الرغم من إعطاء الأولوية للخدمات على إصلاح الطاقات الإنتاجية المحلية ؛ الاستفادة المحدودة من جانب الفقراء ، وخاصة المزارعات ، من الخدمات الزراعية والأسواق ؛ عدم كفاية الموارد المالية المتاحة على الصعيد الوطني وصعيد الأسرة المعيشية الزراعية ؛ وارتفاع تكلفة نظم التسويق للقطاعين العام والخاص .

الجفاف والتصحر والبيئة

٢٠ ـ حظي الجفاف والتصحر وتدهور البيئة بالاهتمام انطلاقاً من الإقرار بصورة أكمل بأن افريقيا أكثر عرضة لخطرها من أي منطقة أخرى . بيد أن تحسين عمليات حفظ المياه واستغلالها ، وزراعة الغابات وزراعة الأشجار من جانب الأسر بوصف ذلك جزءًا من الزراعة المختلطة وتغيير أنماط المحاصيل لتقليل تأثرها بالجفاف واتخاذ تدابير أخرى ، كل ذلك كانت له نتائج محدودة . ويعود هذا فيما يعود إلى المعرفة المحدودة والخبرة المحدودة وقِصَر المدة التي انقضت منذ تغيير الأولويات . إلّا أن ذلك يعكس أيضاً الافتقار إلى الموارد اللازمة لتنفيذ السياسات وأثر الضغوط بالحاجة إلى التصدير . وكثيراً ما كانت النتيجة هي زيادة ضعف التربة .

الموارد البشرية والأحوال الإنسانية

٢١ ـ إن في ارتفاع نسبة الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع إلى ٣٠ في المائة في افريقيا وإلى ٦٠ في المائة في أشد البلدان ابتلاءً دلالة على أثر الحرب والجفاف والنقص في الموارد . ففي البلدان التي دمّرتها الحروب والكوارث الطبيعية ، أدت ندرة الإمدادات الغذائية إلى حدوث مجاعات ، بالرغم من جهود مجتمع المانحين في توفير نظم الإنذار المبكّر المتطورة وزيادة مساعدات الطوارىء . وفي بعض البلدان ، لم يتسن توفير المساعدات الغوثية الطارئة بسرعة كافية لتفادي تشريد أعداد كبيرة من الأشخاص ومنع حدوث وفيات . وقد تم استنباط برامج لتقديم الغذاء مقابل العمل (يدفع نقداً أو في شكل غذاء) ونفذت على الصعيد الجزئي ، وكذلك بصورة أعم في بعض الدول ، لإعادة تأهيل ضحايا الجفاف والفيضانات والحروب .

٢٢ ـ وقد كان توجيه الاهتمام ، على سبيل الأولوية ، نحو التنمية البشرية ـ سواء في مجال تخصيص الموارد أو في مجال إعادة التشكيل لتحسين الكفاءة والوصول إلى الخدمات الأساسية ـ موضوعاً أساسياً في ما يزيد على نصف الدول الافريقية . وقد أدى إلى وقف التدهور السريع في تلبية الاحتياجات الأساسية وتدهور النوعية الذي حدث خلال الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ولكنه لم يحقق تحسينات واضحة إلّا في عدد قليل من الحالات . وفي كثير من الحالات ، لم تنفذ سياسات تحسين الكفاءة إلا بصورة جزئية ، وذلك يعود فيما يعود إلى أنها تتطلب موارد لم تكن متاحة .

---

(١٢٠) A/43/430 ، المرفق الأول .

(١٢١) A/45/427 ، المرفق ، التذييل الثاني .

٢٣ ـ وقد كان للاهتمامات التي تركز على الجانب الإنساني ، مثل الاهتمامات التي أُعرب عنها خلال العقد الدولي للمرأة : المساواة والتنمية والسلم ، ولدى اعتماد الاتفاقية المتعلقة بحقوق الطفل ، تأثير عميق على التفكير الافريقي . وقد أخذت تظهر حالياً برامج مناسبة كما يجري الآن إعادة النظر في السياسات بشكل أعم . على أن النتائج التي تحققت حتى الآن محدودة ، ويعود ذلك في بعض أسبابه إلى قلة الخبرة ، وفي أسبابه الأخرى ، إلى أن دمج عناصر جديدة في البرامج الرئيسية ـ لاسيما في مجال الزراعة والتعليم والعمالة ـ كان صعباً . وفي إطار الزيادة المحدودة في الموارد المخصصة لجميع البرامج ، لا معدى عن القيام بخيارات صعبة فيما يتعلق بتخصيص الموارد المتاحة ، مما يؤدي في حالات كثيرة إلى إجراء تخفيضات في مخصصات غيرها من الأنشطة القائمة . ولم تحرز إعادة توجيه احتياجات الدعم اللازمة للمرأة والطفل تقدماً مطرداً في الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ سوى في مجال الخدمات الصحية ، لاسيما في مضمار رعاية صحة الأم والطفل والتحصين .

٢٤ ـ اعتمدت معظم الحكومات الافريقية سياسات سكانية ، بيد أنه لم يتضح حتى الآن مدى أثرها . والربط بين توفير الخدمات التعليمية والتقنية من ناحية والعناصر الرئيسية الأخرى مثل تخفيض معدل وفيات الرضّع وزيادة الأمن الغذائي ، والتقليل من سوء التغذية ، وتعزيز تعليم الإناث ، من ناحية أخرى ، مازال يتعين إجراؤه في غالبية الحالات بصورة كافية . وفي الحالات التي جرى فيها هذا الربط وطبق ، هناك ما يدل على تزايد سريع في استخدام الخدمات وانخفاض حجم الأسرة . وأضحى من المعروف عموماً في افريقيا ولدى شركاء افريقيا في التنمية أن ارتفاع معدل نمو السكان في افريقيا الذي يزيد متوسطه عن ٣ في المائة في السنة يبطىء من معدل الانتعاش والتنمية فيها . ولهذا فهو يشكل مشكلة إنمائية يتعين معالجتها بصورة جدية . وفي أثناء فترة برنامج العمل ، كان هناك اتجاه نزولي واضح في نصيب الفرد من الإنفاق الصحي بالقيمة الحقيقية للدولار ، على الرغم من حدوث زيادة في مجالات مثل رعاية صحة الأم والطفل والتحصين . وفي الثمانينات ، عادت بعض الأمراض إلى الظهور في افريقيا مع انخفاض الإنفاق الصحي ، وأمسى اثنان تقريباً من كل ثلاثة أفارقة في الوقت الحاضر يعانون من مرض أو أكثر من الأمراض الموهنة . وقد تفاقمت مشكلة انخفاض الخدمات الصحية نتيجة لاستمرار ظاهرة " نزوح الأدمغة " فيما يتعلق بالموظفين المدرّبين في الميدان الصحي .

٢٥ ـ وطيلة الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ ، تسببت الحرب في إلحاق خسائر بشرية ومالية فادحة بافريقيا (٤٥ بليون دولار في الجنوب الافريقي وحده ، طبقاً لتقديرات الأمم المتحدة) . واعتباراً من عام ١٩٩٠ ، أحرزت الجهود الرامية إلى تحقيق السلم تقدماً كبيراً في الجنوب الافريقي وأصقاع أخرى من القارة . وتعزيز سياسات البقاء وضمانات الهياكل الأساسية في هذه المناطق مهم تماماً شأنه في ذلك شأن متابعتها على نحو أكثر فعالية في سائر الدول التي تعصف بها رياح الحرب .

التجارة والسلع الأساسية

٢٦ ـ منحت الدول الافريقية أولوية للسياسات الرامية إلى استعادة نمو الصادرات . ويدل الارتفاع الكمي في نمو الصادرات إلى ٤ في المائة على تحقيق نجاح كبير . ولسوء الحظ أضاع انخفاض معدلات التبادل التجاري هذا الإنجاز بالقيمة الحقيقية للصادرات . وقد سعت الدول الافريقية إلى تحقيق محور التركيز ذي الأولوية لبرنامج العمل المتمثل في تحسين سوق السلع الأساسية . واستمرت أسعار السلع الأساسية الرئيسية في الهبوط عموماً في الأسواق . ولم تتمكن برامج التعويض إلى تحقيق الاستقرار من التعويض عن انخفاض إيرادات السلع الأساسية في خلال فترة برنامج العمل . ولم تكن الحكومات الافريقية قادرة على التحرك بسرعة صوب التنويع الهيكلي وتحويل أنماط التصدير . وعلاوة على ذلك ، خسرت افريقيا في حالات كثيرة حصتها من السوق بسبب ظهور مصادر تنافسية جديدة ، على الرغم من اعتماد بعض البلدان سياسات لاستعادتها .

خدمة الدَيْن

٢٧ ـ وضعت الدول الافريقية مجموعة مشتركة من المبادىء التوجيهية من أجل التخفيض المتفق عليه لكل من الدَيْن وخدمة الدَيْن (الموقف الافريقي الموحد بشأن أزمة الديون الخارجية في افريقيا (١٩٨٧))[١٢٢] ؛ وقد استُكملت هذه المبادىء في عام ١٩٨٩ ، ونوقشت في الدورة الرابعة والأربعين للجمعية العامة ، وخصصت الدول الافريقية ٣٠ في المائة في المتوسط من حصائل صادراتها لخدمة الدَيْن . ولا تغطي نسبة الـ ٣٠ في المائة المدفوعة من حصائل الصادرات سوى ما يقارب ٦٠ في المائة من خدمة الدَيْن المستحقة الدفع . وأُعيد جدولة جزء كبير من الرصيد المتبقي بطرق أطالت أمد سداد الالتزامات دون تخفيضها أو أُضيف هذا الرصيد إلى أرصدة المتأخرات . ولم يتحقق حتى الآن إلى حد بعيد هدف برنامج العمل المتمثل في حل أزمة الديون الخارجية في افريقيا . وقد ارتفع الدَيْن الخارجي (ويرجع ذلك أساساً إلى زيادة المتأخرات ، وإعادة جدولة المبالغ وتراكم الفوائد المستحقة) بنسبة ٣٥ في المائة بين عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٠ . وعلى الرغم من أن كثيراً من البلدان المانحة ألغت الديون المستحقة لها أو أعادت جدولتها بشروط تساهلية قبل وخلال فترة برنامج العمل ـ على سبيل المثال ، في المؤتمر الثالث لرؤساء دول وحكومات البلدان الناطقة بالفرنسية المعقود في داكار في أيار/مايو ١٩٨٩ ـ وفقاً لأمور منها قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة ، فإن جزءًا كبيراً من تلك الديون الخارجية لايزال من المتعذر خدمته . وقد عمل عبء الديون على تعقيد مهمة افريقيا في زيادة الاستثمارات وترشيد التخطيط بالنسبة لحسابات الإيرادات العامة والحسابات الخارجية . وقام مؤخراً عدد من البلدان والمؤسسات الدائنة بطرح مقترحات تشتمل على إجراء تخفيضات أكبر في الدين وخدمة الدين لصالح البلدان المنخفضة الدخل ، التي يوجد الكثير منها في افريقيا . ومنذ عام ١٩٨٥ ، عمد نادي باريس إلى تيسير شروط إعادة جدولة الديون الثنائية الرسمية المستحقة على البلدان المنخفضة الدخل ، المثقلة بالديون ، التي يقع الكثير منها في افريقيا . وفي حزيران/يونيه ١٩٨٨ ، توصلت مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة ، في مؤتمر قمة تورونتو الاقتصادي ، إلى اتفاق يتألف من خيارات تنتقي البلدان الدائنة من بينها . وهي تتضمن الإلغاء الجزئي ، وإطالة فترات السداد ، وتطبيق أسعار فائدة تساهلية في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠[١٢٣] . وفي مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً ، في عام ١٩٩٠ ، نودي بإلغاء جميع الديون الثنائية الرسمية المستحقة على أقل البلدان نمواً وسائر البلدان المنخفضة الدخل التي تواجه مشاكل ديون حادة وتنفذ سياسات اقتصادية سليمة في إطار برامج صندوق النقد الدولي[١٢٤] . وطُرح اقتراح آخر يدعو إلى قيام الدائنين المشتركين في نادي باريس بتعديل شروط تورونتو الخاصة بإعادة جدولة الديون بعدد من الطرق . وفي عام ١٩٩١ ، اتفقت

(١٢٢) A/42/874 ، المرفق الثاني .

(١٢٣) انظر A/43/435-S/19974 .

(١٢٤) انظر A/CONF.147/18 ، الجزء الأول ، الفرع الثالث ـ جيم .

مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة على ضرورة اتخاذ تدابير إضافية للتخفيف من الديون تتجاوز بكثير التخفيف الممنوح بالفعل بموجب شروط تورونتو . وشروط ترينيداد وتوباغو[١٢٥] المقترحة في أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، ومقترحات أخرى غيرها ، هي حالياً قيد النظر في نادي باريس . والتوصل إلى اتفاق مبكر بشأن هذه المقترحات ، مقترناً بإجراءات تكيف مناسبة تتخذها البلدان الافريقية ذاتها ، سيشكل مساهمة حقيقية في تحسين الآفاق الاقتصادية للبلدان المعنية . وطرحت في الآونة الأخيرة مبادرات أكثر جرأة ، مثل اتفاقات تخفيض الدين الأخيرة ، أثارت آمالاً كباراً في البلدان المثقلة بأعباء الديون في افريقيا . واقترح الممثل الشخصي للأمين المعني بالديون شطب ٩٠ في المائة من خدمة الديون الثنائية المستحقة على البلدان الفقيرة وتحويل المتبقي إلى قروض طويلة الأجل بشروط تساهلية للغاية . واقترح أيضاً التوسع في التخفيف من الديون بطريقة شروط تورونتو بحيث يشمل البلدان الافريقية المتوسطة الدخل فضلاً عن إتاحة تمويل إنمائي أكثر تساهلاً لها .

الاستقرار الاجتماعي والسياسي

٢٨ ـ عملت المشاكل المرتبطة بإدارة الحكم والمساءلة والبيئة الاقتصادية الدولية على تقييد النمو والتنمية في افريقيا . وقد عرقلت هذه المشاكل المدخرات المحلية والتدفقات الاستثمارية الخاصة التي تعد عاملاً حاسماً بالنسبة لزيادة الإنتاجية والنمو . ومن المسلم به في افريقيا أن هناك صلة بين تحسين إدارة الحكم والمساءلة وتهيئة بيئة اقتصادية دولية مواتية وبين نجاح التنمية الطويلة الأجل . وقد أُحرز تقدم في تحسين المشاركة والاستقرار في افريقيا خلال فترة برنامج العمل . ذلك أن عدد الدول التي تأثرت بشدة من جرّاء الحروب قد انخفض . كما ازدادت حرية الشعوب في السعي على حياتها وأرزاقها اليومية بلا خوف من عنف أو تدخل تعسفي من شخص أو مؤسسة . وحظيت المشاركة وحقوق الإنسان بالتأييد في الميثاق الافريقي للمشاركة الشعبية في التنمية والتحول[١٢١] . وهناك تقدم ملحوظ في كثير من الدول فيما يتعلق بالسياسات والممارسات المتعلقة بتشجيع المشاركة وزيادة تأمين الحقوق . كما تزايد ترسخ التمتع بحقوق الإنسان في ظل سيادة القانون .

التنفيذ على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي

٢٩ ـ لقي التنفيذ على المستويين الإقليمي ودون الإقليمي اهتماماً كبيراً ، لاسيما في شرقي وجنوبي افريقيا . وبحكم صغر حجم جميع الدول الافريقية تقريباً فإن الكثير من الأهداف المشتركة يمكن السعي إلى تحقيقها بصورة أكثر كفاءة سعياً مشتركاً أو على أساس منسق وليس بصورة مستقلة . وقد أحرزت منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا تقدماً ملحوظاً نحو إتاحة القدرة على التوسع التجاري عن طريق الأفضليات الجمركية وتيسير عمليات المقاصة التجارية وتنسيق المستندات والإجراءات . وتولى مؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي التنسيق في مجالات إنعاش النقل والمواصلات ، وتنميتها ، وتوفير المعارف (لاسيما في مجال الزراعة والأمن الغذائي) ، والتوسع في الإنتاج ، وتعبئة الموارد المالية المحلية والخارجية للمشاريع ذات الأولوية المحددة إقليمياً ، محققاً نتائج إيجابية هامة . وحققت نتائج هامة أيضاً التجمعات الأخرى ـ وهي الاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، واتحاد المغرب العربي ، واتحاد دول وسط افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول افريقيا الوسطى . وزادت منظمة الوحدة الافريقية من قدرتها في مجال تحليل وتنسيق السياسة الاقتصادية مما أدى بها إلى التوصل ، إلى الموقف الافريقي الموحد إزاء أزمة الديون الخارجية لافريقيا (١٩٨٧)[١٢٢] وإلى اعتماد معاهدة إنشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ في أبوجا ، نيجيريا .

(١٢٥) انظر A/45/803 .

دال ـ الإجراءات التي اتخذها المجتمع الدولي

حكومات البلدان التي قامت بتحويل الموارد

تدفقات الموارد

٣٠ ـ تفهمت الحكومات المانحة ما تم الإعراب عنه في برنامج العمل بشأن ضرورة توفير موارد تكميلية لدعم عمليات الإصلاح والتحول التي التزمت بها الدول الافريقية . وسعى عدد كبير من هذه الحكومات إلى العمل وفقاً لذلك ، وواصلت أو زادت من تحويل الموارد الحقيقية عن طريق المساعدة الإنمائية الدولية منذ عام ١٩٨٥ ، رغم تعرضها هي نفسها في حالات متعددة إلى قيود كبيرة في ميزانياتها . وظلت محتفظة بالتزامها تجاه افريقيا في سياق الاحتياجات الجديدة التي طرأت في غربي آسيا وفي وسط أوروبا وفي أوروبا الشرقية . بيد أنه رغم أن البلدان الواقعة جنوب الصحراء الكبرى قد تلقت مساعدة إنمائية رسمية أكبر كثيراً ، على أساس نصيب الفرد ، من الدول الأخرى المنخفضة الدخل والمتوسطة الدخل ورغم زيادة السعر الحالي للمساعدة الإنمائية الرسمية لافريقيا جنوب الصحراء بنسبة ٥٠ في المائة ، فإن آثار هذه المساعدة كانت دون التوقعات .

٣١ ـ وارتفعت قيمة المساعدة الإنمائية الرسمية الثنائية ، بالأسعار الحالية ، من ١٠٫٦ إلى ١٦٫٨ من بلايين الدولارات . بيد أنه على أساس الأسعار الثابتة لعام ١٩٦٨ ، كان التغيير من ١٣٫١ إلى ١٣٫٩ من بلايين الدولارات ، أي بما يربو قليلاً على ١ في المائة في السنة . وفي الوقت نفسه ، هبط صافي ائتمانات الصادرات بنسبة ٥٠ في المائة ، حتى بالمعدلات الحالية ، من ما يربو على بليوني دولار في عام ١٩٨٥ إلى بليون دولار في عام ١٩٩٠ . وهبط صافي التدفقات الخاصة ، خلاف التدفقات الآتية من المنظمات غير الحكومية ، من ١٫٨ إلى ١٫٤ من بلايين الدولارات بالأسعار الحالية . وزادت التدفقات من المنظمات غير الحكومية بالمعدلات الحالية من بليون دولار إلى ١٫٦ من بلايين الدولارات أو بنحو ١ في المائة في السنة بالأسعار الثابتة .

التجارة والسلع الأساسية

٣٢ ـ وقد تجلى بصورة بارزة في برنامج العمل ، العمل على تعزيز الوصول الافريقي إلى السوق وتنويع الصادرات وعلى التخفيف من عدم الاستقرار وحالات الهبوط الشديدة الضرر في أسعار السلع الأساسية ، وكذلك العمل على توفير تمويل تعويضي عن حالات الهبوط هذه . أما العوائق الحمائية فهي مستمرة . ومازالت الاقتصادات الافريقية تعتمد على صادرات السلع الأساسية ويمثل التنويع أحد أهم الأولويات . ونظاما ستابكس[١٢٦] وسيسمين[١٢٧] ، والبرنامج السويسري للتمويل التعويضي هذا كله

(١٢٦) نظام تثبيت حصائل الصادرات .

(١٢٧) نظام تثبيت حصائل الصادرات في قطاع المعادن .

قائم بالفعل . والقيود المختلفة التي تشمل الشروط الكثيرة وأسعار الفائدة ، تحد من الانتفاع بالمرافق التعويضية لصندوق النقد الدولي . وقد انهارت أسعار السلع الأساسية بعد أن وصلت إلى الذروة في السبعينات ، وذلك إلى مستويات منخفضة لم يسبق لها مثيل . وعلى الرغم من أن الصادرات زادت من حيث الحجم بنسبة ١٠ في المائة خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ عما كانت عليه في الفترة ١٩٨١ - ١٩٨٥ ، ظل نصيب الصادرات الافريقية في التجارة العالمية يهبط هبوطاً شديداً خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

التزامات الديون

٣٣ - استمرت المناقشة بشأن الديون ، وتغيرت مواقف البلدان الدائنة في السنتين الماضيتين تغيراً كبيراً . وتعزيزاً للجهود المبذولة من أجل التخفيف من أعباء الديون ، تقدمت البلدان الدائنة بعدد من المقترحات لتحقيق المزيد من تخفيف الديون . ومن شأن شروط ترينيداد وتوباغو المقترحة[١٢٥] أن تخفف ٥٠ في المائة من عبء الديون ـ بإلغائها ، أو بإجراء اقتطاعات في معدلات الفائدة ، أو إطالة مدة مهلة السداد ـ فيما يتعلق بالديون الرسمية بما فيها ائتمانات التصدير المكفولة بالنسبة للبلدان المثقلة بالدين وذات الدخل المنخفض التي تتبع سياسة جدية من الإصلاحات والتحولات . وتتخذ اتفاقات تخفيض الديون التي جرت مؤخراً نهجاً مماثلة إزاء البلدان المثقلة ذات الدخل المتوسط والمنخفض واقترحت بعض البلدان المانحة إجراء اقتطاعات تصل إلى ٨٠ في المائة بالنسبة للبلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى المثقلة أكثر من غيرها بالديون وذات الدخل المنخفض . وتتوخى شروط ترينيداد وتوباغو المقترحة[١٢٥] اقتطاعات مماثلة في الدين التجاري الخارجي بوجود سعر السوق الثانوية الحالي (عادة دون ٢٥ في المائة من القيمة الاسمية بالنسبة للبلدان المثقلة بالديون ودون ١٠ في المائة لعدة بلدان افريقية) ليكون ذلك نقطة البداية . وقد تمت بعض حالات الشراء الصعودي من قِبَل مانحين فرادى أو تحت رعاية البنك الدولي .

٣٤ - بيد أن هذه التحولات قريبة العهد بحيث لا يمكن أن يكون لها أثر كبير في يومنا هذا ، لكنها تبشر بالخير بالنسبة للتسعينات . فقد أُلغي حوالي ٣ في المائة من عبء ديون افريقيا أو أُعيدت جدولته بمعدلات فائدة تساهلية خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . ونظراً لأن هذه القروض كانت قروضاً تساهلية إلى حد بعيد ، خفضت خدمة الديون الواجبة السداد بنسبة تقل عن ٢ في المائة وخدمة الديون التي يجري دفعها فعلاً بنسبة ١ في المائة فقط . وهناك إعادة جدولة أخرى لم تخفض من إجمالي عبء الدفع (بل إنه بإطالة الفترة التي تصبح الفائدة خلالها واجبة السداد فإن إعادة الجدولة كثيراً ما كانت تزيد منها) بل أدت إلى مجرد تقديم تاريخها فخففت بذلك من تراكم المتأخرات المتراكمة لمدة سنة أو سنتين في كل مرة .

المساعدة التقنية وغير ذلك من المساعدة الخارجية

٣٥ - بلغت المساعدة التقنية ما يقارب ٢٥ في المائة من المساعدة الإنمائية الرسمية طيلة هذه الفترة . وظلت هناك مشاكل ، كعدم كفاية مشاركة الجهات المتلقية في انتقاء الخبراء وتحديد مسؤولية موظفي المساعدة التقنية أمام المؤسسات الوطنية ، وفي عمليات اتخاذ القرارات في افريقيا . وبينما أدت زيادة عدد الموظفين الذين تدفع لهم الجهات المانحة وغيرهم من موظفي المساعدة التقنية ، وزيادة استخدام المواطنين الافريقيين في هذه الوظائف ، إلى زيادة القدرة القصيرة الأجل بالفعل ، إلا أنها أيضاً أدت إلى تجزئة صياغة السياسة الوطنية وتنفيذها ، كما أدت إلى تعريض بناء القدرة المؤسسية الافريقية والقدرة على الخدمة العامة في الأجل الطويل للخطر . أما الأمور الأكثر إيجابية ، كالمشاريع المشتركة مع مؤسسات التدريب الافريقية ، وقيام مصرف التنمية الافريقي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبنك الدولي بإنشاء مؤسسة بناء القدرة الافريقية ، فقد كانت تطورات مشجعة .

منظومة الأمم المتحدة

٣٦ - وقد سعت منظومة الأمم المتحدة ـ بما فيها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ـ إلى حفز ودعم الجهود الافريقية الرامية إلى العودة إلى مرحلة التنمية من خلال التكيف الهيكلي وتغيير السياسات وتوزيع الموارد . ولقد ارتفع التمويل الإنمائي الرسمي المتعدد الأطراف من ٥ر٣ من بلايين الدولارات في عام ١٩٨٥ إلى ٨ر٥ من بلايين الدولارات في عام ١٩٩٠ ، أو من ٨ر٥ من بلايين الدولارات إلى ٦ر٥ من بلايين الدولارات بالأسعار الثابتة لعام ١٩٨٦ .

٣٧ - وثمة جزء كبير من هذه الزيادة كان راجعاً إلى البنك الدولي ، الذي زاد إقراضه من متوسط شامل يناهز ١ر٨ من بلايين الدولارات خلال الفترة المالية ١٩٨١ - ١٩٨٥ إلى حوالي ٣ بلايين دولار خلال الفترة المالية ١٩٨٦ - ١٩٩١ . وفيما يتعلق بالعمليتين ٨ و ٩ من عمليات تجديد الموارد من المؤسسة الإنمائية الدولية ، يلاحظ أن حصة البلدان الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى من الإجمالي الثابت المستمر قد ازدادت من ٣٣ في المائة إلى ٥٠ في المائة . كما أن البنك الدولي قد تصدَّر برنامجاً خاصاً للمساعدة لافريقيا يتضمن تعبئة وتنسيق الأموال الثنائية ، قدم ١٨ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة كمساعدات للتكيف وإعفاءات من الديون إلى ثلاثة وعشرين بلداً افريقياً من البلدان المستحقة لذلك فيما بين عامي ١٩٨٨ و ١٩٩٠ . وكذلك ساعد البنك الدولي في عملية تمويل مؤسسة بناء القدرة الافريقية من أجل تقديم المعونة في مجال تطوير الوحدات الاقتصادية المركزية المعنية بالتحليل والإدارة لدى الحكومات الافريقية .

٣٨ - وقد خفض صندوق النقد الدولي صافي المسحوبات المسموح بها للدول الافريقية بمقدار بليوني دولار خلال الفترة ١٩٨٥ - ١٩٩٠ . وفي الوقت الذي تعد فيه المسحوبات القصيرة الأجل البالغة ٨ - ٩ في المائة غير مناسبة للاحتياجات الافريقية ، فإن مرفق التكيف الهيكلي وصيغته الممددة ، اللذين يمثلان تيسيرات طويلة الأجل منخفضة الفائدة ، مازالا مستخدمين إلى ما دون النصف وهما لا يعوضان تماماً ما حدث من تخفيض في المسحوبات ذات الشروط المعيارية .

٣٩ - وثمة وكالات أخرى تابعة للأمم المتحدة قد زادت من إنفاقها لصالح افريقيا إلى مستوى ١ر٥ من بلايين الدولارات تقريباً ، وإلى ٥٠ في المائة من كافة الموارد المقدمة على الصعيد العالمي ، ولاسيما من خلال البرامج الخاصة المتعلقة بالبلدان الافريقية المنكوبة بالجفاف والتصحر . ومع أن برامج هذه الوكالات ركزت بشكل رئيسي على أهداف برنامج العمل وقيست إليها ، فإنها كانت محدودة من حيث الأسعار الثابتة . وقد كان هذا التحديد نتيجة للتقشف المالي الذي يواجه غالبية وكالات الأمم المتحدة ـ وخاصة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ـ خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

التعاون بين بلدان الجنوب

٤٠ - تعزز التعاون بين بلدان الجنوب وبين افريقيا على الصعيد العالمي خلال الفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ . وكان التركيز أساساً على البقاء الاقتصادي والبشري بالجنوب الافريقي في مواجهة زعزعة الاستقرار . ولقد قام صندوق

العمل من أجل مقاومة الغزو والاستعمار والفصل العنصري[١٢٨] الذي أنشأته حركة عدم الانحياز بجمع وإنفاق موارد كبيرة في هذا الصدد. وعلى الصعيد الثنائي، قدمت اقتصادات جنوبية عديدة دعماً تقنياً ومالياً ملموساً لافريقيا.

المنظمات غير الحكومية

٤١ - قامت المنظمات غير الحكومية، كما سبق القول، بزيادة تحويلات الموارد إلى افريقيا. وفي بعض الحالات، ساعدت هذه التحويلات في تعزيز المنظمات الافريقية غير الحكومية، كما أنها قد عملت من خلالها أو بالاشتراك معها. وفي الشمال، كانت المنظمات غير الحكومية من أكثر المنظمات فعالية من حيث شن الدعاية وتعبئة الموارد من أجل افريقيا، بصفة عامة، وبرنامج العمل بصفة خاصة. ولقد لاحظ المؤتمر الدولي المعني بالمشاركة الشعبية في عملية الانتعاش والتنمية في افريقيا، المعقود في أروشا في شباط/فبراير ١٩٩٠، اعتراف كل من الدول الافريقية والدول المتعاونة معها بأن المنظمات غير الحكومية والتجمعات المماثلة قد لعبت دوراً حاسماً في تحويل التنمية التي تستهدف الإنسان والحكم السليم من أهداف إلى حقائق[١٢٩].

برامج التكيف الهيكلي

٤٢ - يتضمن التكيف الهيكلي مجموعة من الإجراءات المتخذة من جانب الحكومات الافريقية في معرض استجابتها إزاء تصوراتها بشأن متطلبات السياسة العامة الضرورية لاستعادة التوازن الاقتصادي وتعبئة الموارد الخارجية اللازمة للانتعاش والتحول الهيكلي. كما أن برامج التكيف الهيكلي قد شملت أيضاً آراء البنك الدولي ومانحي الموارد الثنائيين بشأن نقاط الضعف السياسية المتعلقة بالاقتصاد الكلي التي أعاقت الاستجابة الفعّالة للصدمات الاقتصادية بالكثير من الدول الافريقية.

٤٣ - وقبل عام ١٩٨٥، كانت برامج التكيف الهيكلي، كما ذكر البنك الدولي في الدراسة المنظورية الطويلة الأجل[١١٨]، ذات طابع قصير الأجل من حيث النهج، في أكثر الأوقات، ومن ثم، فقد اعتمدت إلى حد كبير على تخفيض الطلب. ومنذ عام ١٩٨٥، كان هناك تحول نحو زيادة العرض، مما كان مكفولاً في البداية إلى مدى بعيد بتدفقات الموارد الخارجية، ولكنه قد كُفل بعد ذلك، بشكل جزئي، بتجدد نمو الإنتاج المحلي. وظهر الاستثمار البشري وتخفيض حدة الفقر كموضوعين رئيسيين في التكيف الهيكلي؛ وثمة جهد متزايد يجري تكريسه في الوقت الراهن لإدماج هذين الموضوعين مع سائر أهداف السياسة المتعلقة بالاقتصاد الكلي.

٤٤ - وبرامج التكيف الهيكلي، عند توجيهها أيضاً نحو الاحتياجات الإنسانية المتوسطة الأجل والطويلة الأجل للبلدان التي تقوم بتنفيذها وعند الاستمرار فيها قد أدت، عموماً، إلى نمو في الناتج يعادل نمو السكان أو يزيد عليه، كما أنها أدت إلى حدوث زيادات كبيرة في تدفقات الموارد الخارجية. وكذلك أدت غالبية هذه البرامج إلى وقف حالات الهبوط السابقة في الإنفاق المتعلق بالاستثمار البشري والخدمات الأساسية. ولكن سجل هذه البرامج، فيما يتعلق بتخفيض التضخم، وتقليل العجز التجاري والحد من أعداد من يعيشون في فقر مدقع، يتسم بعدم الانتظام بدرجة أكبر بكثير، وهو غير مرض حتى الآن، كما ورد في الدراسة المنظورية الطويلة الأجل[١١٨] التي أجراها البنك الدولي. وكيفية حل هذه المشاكل وكفالة بلوغ الدفعات الجديدة للبرامج القطرية التابعة لافريقيا نمواً قابلاً للإدامة وتحسناً كبيراً في الأحوال البشرية يُعدان أمراً بالغ الأهمية في التسعينات، مما يجري التركيز عليه في المجموعات الاستشارية الوطنية ومناقشات الموائد المستديرة والمحافل الأخرى من قِبَل الحكومات الافريقية والبنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وسائر مقدمي الموارد.

ثانياً ـ برنامج الأمم المتحدة الجديد للتنمية في افريقيا في التسعينات

ألف ـ تصدير

١ - إن من شأن إجراء استعراض وتقييم نهائيين لتنفيذ برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا للفترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ أن يتيح فرصة أخرى للمجتمع الدولي كيما يجدد التزامه بدعم الجهود التي تبذلها افريقيا لتحقيق النمو والتنمية في المجال الاجتماعي ـ الاقتصادي، المطردين والقابلين للإدامة. كما أنه أيضاً مناسبة لإعادة تركيز اهتمام العالم على المصاعب الاجتماعية ـ الاقتصادية التي مافتئت تواجه البلدان الافريقية. فالتنمية الافريقية هي مسؤولية الافريقيين في المقام الأول. ويتقبل المجتمع الدولي مبدأ تقاسم المسؤولية والمشاركة الكاملة مع افريقيا ومن ثم يلتزم بتوفير الدعم الكامل والملموس للجهود التي تبذلها افريقيا.

٢ - إن الظروف التي أدت إلى اعتماد برنامج العمل من أجل الانتعاش الاقتصادي والتنمية في افريقيا مازالت على وجاهتها اليوم كما كانت في عام ١٩٨٦. وتشير عمليات التقييم التي أجرتها البلدان الافريقية ذاتها أو أجراها الأمين العام وكثير من المنظمات الأخرى ومراقبون مستقلون، إلى حقيقة مؤداها أن الظروف الاجتماعية ـ الاقتصادية لافريقيا، قد ساءت عموماً بالفعل في غضون السنوات الخمس الماضية من فترة برنامج العمل.

٣ - وتستدعي الحالة الاقتصادية الحرجة الحالية في افريقيا تضامناً فيما بين الدول الأعضاء للعمل بالتضافر فيما بينها من أجل مواجهة المشكلة. ويجدد المجتمع الدولي جهوده من أجل مساعدة افريقيا، على نحو ما أُعلن في إطار برنامج العمل، وورد في قرار الجمعية العامة ٢٧/٤٣ المؤرخ في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، والذي ذكرت فيه الجمعية العامة في جملة أمور، أن " الأزمة الاقتصادية الافريقية تشغل المجتمع الدولي ككل "، وأن " برنامج العمل يشكل إطاراً هاماً للتعاون بين افريقيا والمجتمع الدولي "، وهو ما يحتاج إلى تجديد في التسعينات.

٤ - ولهذا ينبغي للمجتمع الدولي والبلدان الافريقية أن تجدد التزامها ببرنامج للتعاون في مجال التنمية الاجتماعية والاقتصادية القابلة للإدامة في افريقيا في التسعينات. والبرنامج محدد وينصب بصورة جلية على أهداف ومقاصد يمكن تحقيقها في إطار زمني محدد.

٥ - وينبغي أن يكون من الأهداف المرغوبة تحقيق متوسط معدل نمو حقيقي للناتج القومي الإجمالي، لا يقل عن ٦ في المائة سنوياً خلال فترة البرنامج الجديد، كيما تحقق القارة نمواً اقتصادياً وتنمية منصفة مطردين وقابلين للإدامة وكيما تزيد من الدخل وتستأصل شأفة الفقر.

٦ - والأهداف ذات الأولوية للبرنامج الجديد هي تحول الاقتصادات الافريقية، وتكاملها وتنوعها ونموها بشكل متسارع، بغية تعزيزها في

(١٢٨) يُعرف أيضاً باسم صندوق افريقيا.

إطار الاقتصاد العالمي ، والتقليل من هشاشتها في مواجهة الصدمات الخارجية ، وزيادة ديناميتها ، وصبغ عملية التنمية بطابع داخلي ، وتعزيز الاعتماد على الذات .

٧ - كما يولي البرنامج الجديد اهتماماً خاصاً إلى التنمية البشرية ، وزيادة العمالة المنتجة ، وتشجيع التقدم السريع لتحقيق الأهداف الموجهة نحو الإنسان ، بحلول عام ٢٠٠٠ ، في مجالات متوسط العمر المتوقع ، ودمج المرأة في عملية التنمية ، ووفيات الطفل والأم ، والتغذية ، والصحة ، والمياه والمرافق الصحية ، والتعليم الأساسي ، والمأوى .

٨ - إن السلم شرط أساسي لا مندوحة عنه من أجل التنمية . وقد أدى انتهاء الحرب الباردة إلى إيجاد الفرص للحل السلمي للمنازعات ، ولتكثيف التعاون الدولي من أجل التنمية ، ولاسيما بالنسبة لافريقيا . وينبغي تشجيع المبادرات السلمية التي تقوم بها البلدان الافريقية ، ومواصلة ذلك بغية إنهاء الحرب وزعزعة الاستقرار والمنازعات الداخلية ، مما يسهل إيجاد أفضل الظروف للتنمية . وينبغي للمجتمع الدولي ككل أن يسعى للتعاون في مجال الجهود التي تبذلها البلدان الافريقية وأن يقدم لها الدعم لإقرار السلم بسرعة ، وتطبيع حياة السكان الذين اقتُلعوا من ديارهم ، ولغرض التعمير الاجتماعي ـ الاقتصادي على الصعيد الوطني . ويمكن إعادة توجيه الموارد التي حُررت من النفقات العسكرية في جميع البلدان ، إلى مجال النمو الاجتماعي ـ الاقتصادي والتنمية .

٩ - ولتحقيق هذه الأهداف العريضة ، فمن الضروري أن يدخل المجتمع الدولي في اتفاق جديد أقوى مع افريقيا ، مما يمكن أن يشكل بصورة جلية التزاماً راسخاً من جانب المجتمع الدولي بدعم ومساعدة افريقيا في جهودها لتنفيذ برنامج تنميتها بنجاح ، ولتقليل العقبات والعوائق الخارجية التي تعترض التحول الاجتماعي ـ الاقتصادي المعجل لافريقيا ، هذا إن لم يُقض عليها بالكامل . ويعكس هذا البرنامج الجديد تحمل الالتزامات والمساءلة بصورة متبادلة في جزأين : ما تلتزم افريقيا بالقيام به ، وما يلتزم المجتمع الدولي ذاته بالقيام به .

باء - البرنامج الدولي

١ - مسؤولية افريقيا والتزامها

(أ) تحقيق النمو والتنمية المطردين والقابلين للإدامة

١٠ - تلتزم افريقيا بتنفيذ سياسات من أجل تحويل هيكل اقتصاداتها من أجل تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للإدامة . وستواصل البلدان الافريقية إجراء الإصلاحات اللازمة ، كما ستتابع تحسين الإدارة الاقتصادية المحلية ، بما في ذلك تعبئة واستغلال الموارد المحلية بصورة فعّالة .

(ب) تشجيع التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي

١١ - تعتزم افريقيا أن تواصل بقوة سياسة تحقيق التعاون والتكامل الاقتصادي الإقليمي ودون الإقليمي بشكل فعّال ، ومن ثم فإنها تلتزم بإنشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي ، والذي وقّع معاهدته قادة افريقيون في ٣ حزيران/يونيه ١٩٩١ ، في أبوجا ، نيجيريا ، كما تلتزم بأن تؤدي منظماتها دون الإقليمية عملها بكفاءة ، وهي منطقة التجارة التفضيلية لدول شرقي وجنوبي افريقيا ، والاتحاد الاقتصادي لدول غربي افريقيا ، واتحاد المغرب العربي ، ومؤتمر التنسيق الإنمائي للجنوب الافريقي . وترى افريقيا أن التعاون والتكامل الإقليمي ودون الإقليمي سيؤدي إلى حدوث تحول فعّال لاقتصاداتها .

١٢ - وتلتزم افريقيا بتعزيز التكامل القطاعي لاقتصاداتها وكفالة التنمية والاحتفاظ بشبكات يُعول عليها من الهياكل الأساسية الزراعية والمادية والصناعية والمؤسسة في القارة الافريقية . وستركز افريقيا جهودها على تنفيذ برامج عقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا وعقد الأمم المتحدة الثاني للتنمية الصناعية من أجل افريقيا .

(ج) تكثيف عملية التحول الديمقراطي

١٣ - تصمم افريقيا على المضي قدماً في إضفاء الطابع الديمقراطي على التنمية ، والتنفيذ الكامل للميثاق الافريقي لحقوق الشعوب والإنسان ، والميثاق الافريقي من أجل المشاركة الشعبية والتنمية والتحول[١٢١] ، وإعلان مؤتمر رؤساء دول وحكومات منظمة الوحدة الافريقية بشأن الحالة السياسية والاجتماعية ـ الاقتصادية في افريقيا والتغيرات الجوهرية التي تحدث في العالم ، المعتمد في ١١ تموز/يوليه ١٩٩٠ . وافريقيا على قناعة بأنه لا يمكن تحقيق النمو والتنمية على أساس مطرد وقابل للإدامة إلا بمشاركة الشعب الكاملة في عملية التنمية ، وتحقيقاً لهذه الغاية تواصل التزامها بمتابعة تحقيق عملية التحول الديمقراطي .

(د) تشجيع الاستثمار

١٤ - تلتزم افريقيا أيضاً بتهيئة بيئة قادرة على اجتذاب الاستثمارات المباشرة الأجنبية والمحلية ، وإتاحة الفرصة لها ، ويكون من شأنها أيضاً تشجيع الادخار ، وإغراء رأس المال الهارب بالعودة وتعزيز المشاركة الكاملة من جانب القطاع الخاص ، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية ، في عملية النمو والتنمية . ويشكل المزارعون ، وبصفة خاصة صغار المزارعين ، وتجار القطاع غير الرسمي والحرفيون ومنظمو المشاريع ، عناصر هامة في القاعدة الإنتاجية للاقتصاد .

(هـ) البعد الإنساني

١٥ - تلتزم افريقيا بالمثل بتحسين حقوق الإنسان ومستويات المعيشة لشعبها ، بما في ذلك تقليل الفقر . كما تلتزم افريقيا بكفالة تساوي الفرص بالنسبة للمرأة على جميع المستويات وإيلاء اهتمام متساو لاحتياجات الطفل .

١٦ - وتلتزم البلدان الافريقية بتكثيف جهودها من أجل تنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الذاتية ، ولاسيما في مجالات العلم والتكنولوجيا والإدارة التنظيمية ، كما تلتزم باتخاذ تدابير لكبح نزوح الأدمغة وعكس مساره .

(و) البيئة والتنمية

١٧ - وتلتزم افريقيا التزاماً كاملاً بتشجيع التنمية القابلة للإدامة على جميع مستويات النشاط الاجتماعي ـ الاقتصادي . وقد اتخذت افريقيا من خلال اتفاقية باماكو المعتمدة في باماكو في ٣٠ كانون الثاني/يناير ١٩٩١ ، خطوة حاسمة لحظر استيراد النفايات السمية إلى افريقيا . وعلاوة على ذلك ، ماتزال

خطة العمل لمكافحة التصحر[١٢٩] إطاراً صالحاً للتعاون في مجال التصحر، والمجتمع الدولي مطالب بالمساهمة بفعالية أكبر في تنفيذ الخطة. وينبغي أن يستمر برنامج المنظمات دون الإقليمية ذات الصلة في الحصول على الدعم الكامل من افريقيا والمجتمع الدولي. وتحرص افريقيا على المشاركة في المفاوضات الدولية بشأن التغير المناخي، والتنوع الإحيائي، والعملية التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، المقرر عقده في ١٩٩٢. وفي جميع هذه المفاوضات، فإن افريقيا على قناعة تامة بضرورة معالجة مشاكل البيئة والتنمية بطريقة متكاملة ومتوازنة تأخذ تماماً في الاعتبار مبدأ " تغريم الطرف المسبب للتلوث ".

(ز) السكان والتنمية

١٨ ـ وتلتزم افريقيا بدمج العوامل السكانية على نحو مدروس ومنظم في عملية التنمية، وذلك في جملة أمور، من أجل احتواء القيود والضغوط الهائلة التي يفرضها معدل النمو السكاني السريع على التنمية. وتحقيقاً لهذه الغاية، ستواصل افريقيا بذل الجهود التي بدأت في إطار اعتماد برنامج عمل كليمنجارو للسكان والتنمية القائمة على الاعتماد على الذات في افريقيا[١٣٠] في عام ١٩٨٤، والذي يشكل في الوقت الراهن إطاراً افريقياً لاستنباط وتنفيذ سياسات سكانية وطنية، في جميع النواحي المترابطة، بما في ذلك خفض وفيات الأم والطفل، وإيجاد أحكام تتعلق بتنظيم الأسرة وتعليم الأنثى، وتحقيق زيادات قابلة للإدامة ومطردة في نوعية الحياة ومستويات المعيشة بالنسبة لجميع السكان. وفي هذا الشأن، يشار أيضاً إلى إعلان امستردام بشأن توفير حياة أفضل للأجيال المقبلة، الذي اعتمده المحفل الدولي المعني بالسكان في القرن الحادي والعشرين، المعقود في امستردام في الفترة من ٦ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٩[١٣١].

(ح) الزراعة والتنمية الريفية والأمن الغذائي

١٩ ـ تلتزم افريقيا بانتهاج سياسات واستراتيجيات متصلة في قطاعي التنمية الزراعية والريفية بغية دمج الاقتصادات الريفية بصورة تامة في اقتصاداتها الوطنية وتحقيق الأمن الغذائي وتعزيز الاعتماد على الذات في مجال الأغذية. وتلتزم افريقيا بتحسين السياسات الزراعية وتعزيز الإنتاجية الزراعية، وتحسين آليات التوزيع، ووضع برامج سوقية موثوقة، وإيجاد نظم ائتمان ومرافق تخزين مناسبة. وستبذل جهود لتزويد منتجي الأغذية، ولاسيما المرأة، بالموارد اللازمة.

(ط) التعاون فيما بين بلدان الجنوب

٢٠ ـ إن افريقيا مصممة على تكثيف التعاون فيما بين بلدان الجنوب لاقتناعها بأنه عنصر لا مندوحة عنه لنجاح برنامجها الجديد للتعاون الدولي.

(ي) دور المنظمات غير الحكومية

٢١ ـ يتطلب تركيز البرنامج الدولي على المشاركة الشعبية وتنمية الموارد البشرية وبناء القدرة الذاتية زيادة دور المنظمات غير الحكومية (افريقية وغير افريقية) في مختلف المجالات بما في ذلك تشجيع الأعمال التجارية المحلية الصغيرة، وخاصة في القطاع الريفي، ومشاريع التنمية المجتمعية، والتدريب، وغيرها. وينبغي بصفة خاصة إشراك المنظمات الافريقية غير الحكومية، دون أية عوائق إدارية، في تعبئة الموارد المحلية واستغلالها بكفاءة.

٢ ـ مسؤولية المجتمع الدولي والتزامه

٢٢ ـ يلتزم المجتمع الدولي بمساعدة افريقيا في جهودها التي تبذلها من أجل تحقيق النمو المعجل والتنمية التي تركز على الإنسان، على أساس مطرد وقابل للإدامة. وهذا الدعم يغطي المجالات التي نتناولها فيما يلي.

(أ) حل مشكلة ديون افريقيا

٢٣ ـ يشكل عبء ديون افريقيا اختناقاً حرجاً يعوق مجرى الانتعاش والتنمية في تلك القارة. وبالتالي، تتمثل إحدى الأولويات الرئيسية في معالجة مشاكل ديون افريقيا الخارجية التي تشكل تهديداً خطيراً لانتعاش القارة وإمكانات تنميتها الطويلة الأجل. وعلى الرغم من تنفيذ مبادرات دولية عدة، لم تتحسن الحالة تحسناً ملموساً. فقد تجاوزت ديون افريقيا الخارجية ٢٧٠ بليون دولار في عام ١٩٩٠، حيث بلغت نسبة الديون الخارجية إلى الناتج المحلي الإجمالي وإلى الصادرات ما يربو على ٩٠ في المائة و٣٣٤ في المائة على التوالي. وتمثل خدمة تلك الديون ما يربو على ٣٠ في المائة من صادرات القارة.

٢٤ ـ وتتطلب هذه الحالة اتخاذ تدابير مبتكرة وجسورة لحل مشاكل ديون افريقيا، كما تتطلب تكثيف جهود جميع المعنيين في إطار استراتيجية الديون الدولية الناشئة. لذلك فإن المجتمع الدولي، تأييداً منه لجهود الإصلاح الاقتصادي الافريقية، يتعهد بالسعي نحو إيجاد حلول دائمة لأزمة الديون الافريقية.

٢٥ ـ وفي مؤتمر قمة لندن الاقتصادية المعقود في تموز/يوليه ١٩٩١[١٣٢]، اتفقت مجموعة البلدان الصناعية الكبرى السبعة على أن افريقيا تستحق اهتماماً خاصاً. ودعا المشتركون في المؤتمر إلى اتخاذ تدابير إضافية تتجاوز بكثير أحكام تورونتو تخفيفاً لوطأة الديون على أفقر البلدان وأكثرها ديوناً، وطلبوا إلى نادي باريس أن يواصل مناقشاته بشأن أفضل الوسائل لتنفيذ هذه التدابير على نحو عاجل.

٢٦ ـ واعترافاً بضخامة مشكلة ديون افريقيا، يمكن أن تشمل التدابير التي يتوخاها هذا البرنامج الجديد ما يلي:

(أ) القيام بإلغاء أو تخفيض آخر لديون المساعدة الإنمائية الرسمية وخدمة هذه الديون؛

(ب) تقديم تخفيف إضافي لوطأة الديون الثنائية الرسمية أو خدمة هذه الديون؛

(ج) تشجيع شطب الديون التجارية الخاصة واتباع أساليب مثل عمليات مبادلة الديون بأصول رأسمالية، واستخدام الديون في إقامة مشاريع

---

(١٢٩) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالتصحر، نيروبي، ٢٩ آب/أغسطس ـ ٩ أيلول/سبتمبر ١٩٧٧ (A/CONF.74/36)، الفصل الأول.

(١٣٠) E/CONF.76/6، المرفق الخامس.

(١٣١) A/C.2/44/6، المرفق.

(١٣٢) انظر A/46/309-S/22807، المرفق الأول.

تصديرية مشتركة حسب الاقتضاء ، وعمليات إعادة شراء الديون ، وإسقاط الديون مقابل مشاريع لحماية البيئة وإسقاط الديون مقابل تخفيف وطأة الفقر عن طريق الاستفادة بصورة أكبر من التسهيلات الملائمة ؛

(د) النظر بجدية في مواصلة البحث عن حل يعتمد على النمو لمشاكل البلدان الافريقية النامية التي تعاني من مشاكل خطيرة في خدمة ، ديونها ، بما فيها البلدان المدينة أساساً لدائنين رسميين أو لمؤسسات متعددة الأطراف ؛

(هـ) التنفيذ المبكر لزيادة حصص صندوق النقد الدولي بموجب الاستعراض العام التاسع والتعديل الثالث المتصل به لمواد الاتفاق .

٢٧ - ينبغي أن تراعي التدابير الإضافية الحاجة إلى أن تستفيد افريقيا من التدفقات المالية الجديدة ، ولاسيما المساعدة الإنمائية الرسمية .

٢٨ - ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى تنظيم مؤتمر دولي معني بديون افريقيا الخارجية .

(ب) تدفقات الموارد

٢٩ - يتمثل أحد العناصر الحاسمة للدعم المقدم من المجتمع الدولي في توفير تدفقات كافية من الموارد إلى افريقيا . وتلزم هذه الموارد للمساهمة في تحقيق نمو حقيقي مطرد في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي . ولكي تحقق البلدان الافريقية خلال التسعينات متوسط معدل نمو سنوي للناتج القومي الحقيقي لا يقل عن ٦ في المائة ، قدر الأمين العام أنه يلزم توفر مبلغ لا يقل عن ٣٠ بليون دولار من المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية في عام ١٩٩٢ ، وبعدها سيلزم أن تنمو المساعدة الإنمائية الرسمية الصافية الحقيقية بنسبة ٤ في المائة في المتوسط في السنة . ويتعهد المجتمع الدولي بمتابعة جهوده من أجل توفير تدفقات إضافية من الموارد لافريقيا تكمل الجهود والموارد المالية المحلية ، مع أخذ هذه الأهداف في الاعتبار . كما يؤكد المجتمع الدولي من جديد التزامه بالعمل من أجل بلوغ أهداف الأمم المتحدة المقبولة المتمثلة في تكريس ٧ر٠ في المائة من الناتج القومي الإجمالي للمساعدة الإنمائية الرسمية ، فضلاً عن الأهداف المتفق عليها المقررة في مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بأقل البلدان نمواً[١٣٣] .

٣٠ - وسينشىء المجتمع الدولي تدابير كما سيبتكر برامج لتشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الافريقية ، وسيدعم التغييرات في السياسات العامة التي تجريها البلدان الافريقية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي .

(ج) السلع الأساسية

٣١ - يمثل التنويع حلاً استراتيجياً قصير الأجل وطويل الأجل للمشكلة الحادة للسلع الأساسية في افريقيا ، وهي التي عرقلت انتعاشها الاقتصادي وتنميتها . ولدعم الجهود الرامية إلى تنويع الصادرات من السلع الأساسية وزيادة الحصائل دعماً فعّالاً ، يلتزم المجتمع الدولي ، ولاسيما الشركاء التجاريون الرئيسيون ، بمنح إمكانية محسنة لوصول صادرات افريقيا إلى الأسواق ، عن طريق تخفيض كبير في الحواجز التجارية أو إزالتها . وتحقيقاً لهذه الغاية ، ينبغي للمجتمع الدولي أن يكفل ختاماً مبكراً متوازناً وناجحاً لجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف . ويلتزم المجتمع الدولي بأن يصحح الاختلالات القائمة في أسواق السلع الأساسية .

٣٢ - وفي الأجل القصير ، يسلم المجتمع الدولي بأهمية التمويل التعويضي عن طريق نُظُم مثل مرفق التمويل التعويضي والطارىء التابع لصندوق النقد الدولي ، ونظام ستابكس[١٤] ونظام سيسمين[١٥] وبرنامج التمويل التعويضي السويسري ، وسيقوم ، حسب الاقتضاء ، بدراسة سبل تحسين نطاق وعمليات هذه النظم . وينبغي تجديد الجهود الرامية إلى تحقيق تعاون دولي بين منتجي ومستهلكي السلع الأساسية ذات الأهمية الخاصة بالنسبة لافريقيا ، وذلك بغية زيادة حصائل صادرات افريقيا من هذه السلع الأساسية عن طريق التجهيز والمساعدة التقنية .

(د) دعم تنويع الاقتصادات الافريقية

٣٣ - يوفر تنويع الاقتصادات الافريقية منفذاً كبيراً للخلاص من الاعتماد على صادرات السلع الأساسية وما يتصل بها من مشاكل ، كما يسهم في إيجاد اقتصادات أكثر دينامية وقدرة على استعادة حيويتها . ولئن كان هذا التنويع هو بالدرجة الأولى مسؤولية البلدان الافريقية ، فإن المجتمع الدولي يدرك أنه سيلزم توفير موارد إضافية لدعم برامج التنويع الافريقية ، بما في ذلك تطوير خدمات أساسية ودعمية محددة وتطوير شبكات المعلومات وما يتصل بها من خدمات لبرامج ومشاريع التنويع .

٣٤ - يحيط المجتمع الدولي علماً بالاقتراح القائل بإنشاء صندوق افريقي للتنويع ليكون بمثابة مركز تنسيق لتعبئة المساعدة التقنية الضرورية وتوفير تمويل إضافي لوضع وتنفيذ برامج ومشاريع التنويع .

٣٥ - ينبغي للأمين العام أن يضطلع على وجه السرعة بدراسة عن الحاجة إلى إنشاء صندوق تنويع للسلع الأساسية الافريقية وجدوى إنشائه ، وذلك كي تقدم إلى الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ مشفوعة بتعليقات وملاحظات الدول الأعضاء . وسوف يواصل المجتمع الدولي مساندة جهود افريقيا .

(هـ) التجارة

٣٦ - من أجل دعم جهود تنويع الاقتصادات الافريقية بشكل فعّال وتعزيز حصائل صادراتها ، يلتزم المجتمع الدولي بتخفيض الحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تؤثر على الصادارت الافريقية ، ولاسيما المنتجات المجهّزة وشبه المجهزة والمصنوعة ، تخفيضاً كبيراً أو إزالتها كلية ، وكفالة الاستمرار في الترتيبات التفضيلية التي تتمتع بها الصادرات الافريقية . وتحقيقاً لهذا الغرض ، ينبغي أن يكفل المجتمع الدولي ختاماً مبكراً متوازناً وناجحاً لجولة أوروغواي بشأن المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف .

(و) دعم التكامل الاقتصادي الإقليمي : البيئة والعلم والتكنولوجيا

٣٧ - يعتزم المجتمع الدولي دعم البلدان الافريقية في جهودها الرامية إلى إنشاء الاتحاد الاقتصادي الافريقي ، وتعزيز أداء المنظمات الحكومية الدولية دون الإقليمية القائمة ، وتنفيذ برامج ومشاريع مشتركة .

٣٨ - كما سيقدم دعم من أجل وقف التدهور البيئي وتعزيز الطاقات العلمية والتكنولوجية للبلدان الافريقية .

---

(١٣٣) انظر A/CONF.147/18 .

(ز) دور منظومة الأمم المتحدة

٣٩ ـ ينبغي أن تؤدي منظومة الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تنفيذ البرنامج الدولي . فأولاً وقبل كل شيء ، ينبغي أن تبتكر مختلف المؤسسات والوكالات المتخصصة التابعة للأمم المتحدة ، كل في مجالها وقطاعها ، برامج محددة لافريقيا تتسق مع عناصر البرنامج ، وأن تكرس ما يكفي من الموارد لتنفيذها . وفي هذا الصدد ، ينبغي إيلاء اهتمام خاص للبرامج التي لا غنى عنها لتعزيز التكامل الاقتصادي للمنطقة الافريقية ، مثل البرامج المتصلة بعقد التنمية الصناعية الثاني لافريقيا ، وعقد الأمم المتحدة الثاني للنقل والمواصلات في افريقيا ، فضلاً عن البرامج الأخرى ذات الصلة المقدمة من المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية .

٤٠ ـ كما ينبغي أن تسهم منظومة الأمم المتحدة في كفالة متابعة ورصد تنفيذ البرنامج الدولي على نحو كفء . وعلى وجه التحديد ، سيكون للتقييم المستمر لأداء افريقيا في المجالات المجملة في البرنامج أثر كبير في المحافظة على الزخم داخل افريقيا وخارجها ، وأخيراً لتجديد الالتزامات بالأهداف والغايات المتفق عليها .

(ح) دور المنظمات غير الحكومية غير الافريقية

٤١ ـ ينبغي تشجيع المنظمات غير الحكومية غير الافريقية بجميع الوسائل للمساعدة في صياغة وتنفيذ مشاريع المساعدة الإنمائية في إطار البرنامج الدولي . كما ينبغي لها أن تساعد في تعزيز المنظمات غير الحكومية على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية في افريقيا .

جيم ـ أجهزة المتابعة والرصد والتقييم

٤٢ ـ سيتطلب متابعة تنفيذ برنامج الأمم المتحدة الجديد من أجل التنمية في افريقيا في التسعينات ، ورصده وتقييمه المشاركة الكاملة من جانب الحكومات ومؤسسات وبرامج منظومة الأمم المتحدة ، فضلاً عن مشاركة المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية .

٤٣ ـ وتحقيقاً لهذه الغاية ، اعتُمدت الترتيبات التالية لتقييم وتقدير ورصد البرنامج الجديد :

(أ) ستقوم الجمعية العامة في سنة ١٩٩٣ بالنظر بشكل تمهيدي في تنفيذ البرنامج الجديد ؛

(ب) سيكرس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٥ جزءًا من شقّه الرفيع المستوى للنظر في تنفيذ البرنامج الجديد ؛

(ج) ستقوم الجمعية العامة في سنة ١٩٩٦ باستعراض منتصف المدة لتنفيذ البرنامج الجديد ؛

(د) سيكرّس المجلس الاقتصادي والاجتماعي في سنة ١٩٩٨ جزءًا من شقّه الرفيع المستوى لتنفيذ البرنامج الجديد ؛

(هـ) ستجري الجمعية العامة في سنة ٢٠٠٠ استعراضاً نهائياً وتقييماً لتنفيذ البرنامج الجديد .

٤٤ ـ بالنسبة لاستعراض منتصف المدة في سنة ١٩٩٦ والاستعراض النهائي سنة ٢٠٠٠ ، ستتخذ الجمعية العامة التدابير الضرورية ، بما في ذلك ، إذا اقتضى الأمر ، إنشاء لجنة مخصصة لإعداد هذين الاستعراضين .

٤٥ ـ سيقوم الأمين العام ، بعد أن يأخذ في الاعتبار المدخلات ذات الصلة من الأجهزة والمؤسسات والبرامج المختصة في منظومة الأمم المتحدة ، بوضع تقييم تحليلي لتنفيذ البرنامج الجديد وتقديم توصيات محددة بشأنه إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وفقاً للترتيبات المبينة في الفقرة ٤٣ .

٤٦ ـ كما سيقدم إلى الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي تقييم وتوصيات منظمة الوحدة الافريقية بشأن تنفيذ البرنامج الجديد .

٤٧ ـ سيكفل الأمين العام توفير الدعم المناسب والكافي لعملية المتابعة ، بما في ذلك مواصلة أنشطة الإعلام الفعّالة وتعبئة الجهود الرامية إلى تعميق الوعي الدولي بالأزمة الاقتصادية في افريقيا .

٤٨ ـ ينبغي تشجيع المبادرات المستمرة الرامية إلى مساعدة افريقيا في جهودها الإنمائية . وفي هذا الصدد ، ينبغي للجماعات الاستشارية مثل التحالف العالمي لنصرة افريقيا أن تساعد في حشد الدعم الدولي لتنفيذ البرنامج الجديد . ولعل التحالف العالمي لمناصرة افريقيا أن يدعى لحضور جلسات الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي المكرسة للبرنامج الجديد الخاص بافريقيا .

١٨١/٤٦ ـ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار

إن الجمعية العامة ،

إذ تسترشد بالمبادىء الأساسية والعالمية الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان[٥٤] ،

وإذ تعيد تأكيد قرارها ١٥١٤ (د ـ ١٥) المؤرخ في ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ ، المتضمن إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ، بجميع أحكامه ،

وإذ تشير إلى قرارها ٤٧/٤٣ المؤرخ في ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨ ، الذي أعلن الفترة التي تبدأ في ١٩٩٠ العقد الدولي للقضاء على الاستعمار ،

وقد درست التقارير المؤقتة الثلاثة التي أعدها الأمين العام عملاً بقرارها ٤٧/٤٣[١٣٤] ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الفريق العامل لبلدان عدم الانحياز المعني بإنهاء الاستعمار ، الذي اعتمده مؤتمر وزراء خارجية بلدان عدم الانحياز ، الذي عقد في أكرا في الفترة من ٢ إلى ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٩١[١٣٥] ،

وإذ تضع في اعتبارها أيضاً الإسهام الهام للأمم المتحدة في ميدان إنهاء الاستعمار ، وخاصة من خلال اللجنة الخاصة المعنية بحالة تنفيذ إعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة ،

---

(١٣٤) A/44/800 ؛ و A/45/624 ؛ و A/46/593 و Add.1 .

(١٣٥) انظر : A/46/593 ، رد مقدم من يوغوسلافيا بالنيابة عن الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي هي أعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز .